CENTRAL BANK OF JORDAN
البنـــك المركـــزي الأردنـــي

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

آذار
2026

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	33

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.83% خلال عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 1.11%، مقابل ارتفاع نسبته 2.21% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2025 ما نسبته 21.2%، مقابل 21.3% خلال ذات الربع من عام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 28,172.1 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.9 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 48,687.2 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 36,495.3 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 50,726.6 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 3,598.8 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 62.2 مليون دينار (1.7% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2026، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 21.6 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 209.7 مليون دينار، ليصل إلى 26,594.1 مليون دينار (60.5% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 145.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,117.4 مليون دينار (48.1% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية كانون ثاني 2026 ليصل إلى 47,711.5 مليون دينار (108.6% من GDP)، مقابل 47,356.0 مليون دينار (108.2% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 15,825.6 مليون دينار (36.0% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,674.3 مليون دينار (47.1% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,499.9 مليون دينار (83.1% من GDP مقابل 82.8% من GDP في نهاية عام 2025).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2025 بنسبة 10.1% لتبلغ 10,582.4 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 7.5% لتبلغ 20,527.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.8% ليصل إلى 9,945.4 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 بنسبة 4.1% لتصل إلى 502.3 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 6.2% لتصل إلى 139.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال عام 2025 بنسبة 4.5% لتصل إلى 3,171.2 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2025 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.8% من GDP خلال عام 2025، مقارنة مع 9.2% من GDP خلال عام 2024. فيما بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة مع 1,147.7 مليون دينار خلال عام 2024. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2025 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 34,120.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,144.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 28,172.1 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 9.9 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 48,687.2 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 36,495.3 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 50,726.6 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- شهدت أسعار الفائدة على الودائع لدى شركة الايداع الأخرى تبايناً في أدائها في نهاية شهر شباط من عام 2026، إذ ارتفع سعر الفائدة على ودائع التوفير، في حين حافظ سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب على مستواه، بينما انخفض سعر الفائدة على الودائع لأجل، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية 2025. في حين انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 3,598.8 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 27,042.7 مليون دينار، مقابل 26,493.3 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	شباط	
2025	2025	2026
US$ 25,503.1 21.4% 9.0	**إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر**	**US$ 21,096.5 0.4% 7.9**	**US$ 28,172.1 10.5% 9.9**
47,751.0 5.5%	**السيولة المحلية**	**45,875.3 1.3%**	**48,687.2 2.0%**
36,067.7 3.7%	**التسهيلات الائتمانية**	**35,204.4 1.2%**	**36,495.3 1.2%**
30,482.0 1.6%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	30,124.0 0.5%	30,702.2 0.7%
50,018.9 7.1%	**إجمالي ودائع العملاء**	**47,306.8 1.3%**	**50,726.6 1.4%**
39,255.1 7.0%	ودائع بالدينار	36,940.2 0.7%	39,721.5 1.2%
10,763.8 7.7%	ودائع بالعملات الأجنبية	10,366.6 3.7%	11,005.1 2.2%
38,329.6 5.6%	**ودائع القطاع الخاص (مقيم)**	**36,865.0 1.5%**	**39,194.7 2.3%**
31,119.5 6.7%	ودائع بالدينار	29,452.3 1.0%	31,694.8 1.8%
7,210.1 0.9%	ودائع بالعملات الأجنبية	7,412.7 3.7%	7,499.9 4.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 28,172.1 مليون دولار، ويكفي هذا الرصـيد لتغطية مسـتوردات المملكة من السـلع والخدمات لنحو 9.9 شهراً.

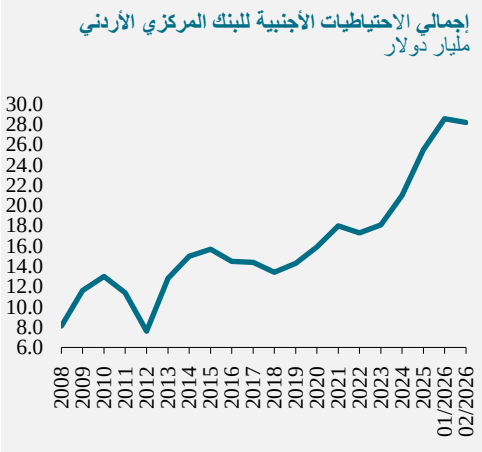

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 48.7 مليار دينار، مقارنة مع 47.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.

◆ **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر شباط من عام 2026:**

● **مكونـات السيـولـة**

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السـيولة في نهاية شـهر شـباط من عام 2026 ما مقداره 42.2 مليار دينار، مقابل 41.3 مليار دينار في نهاية عام 2025.

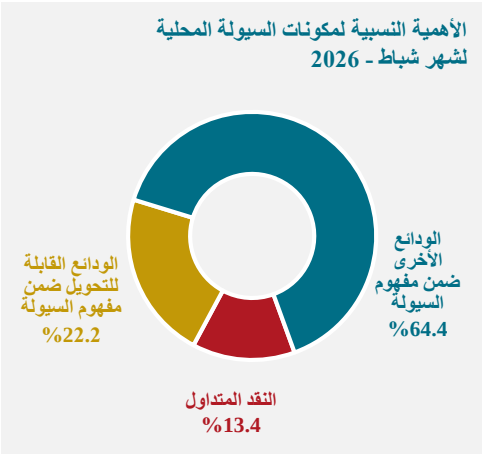

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 6.5 مليار دينار، مقابل 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**

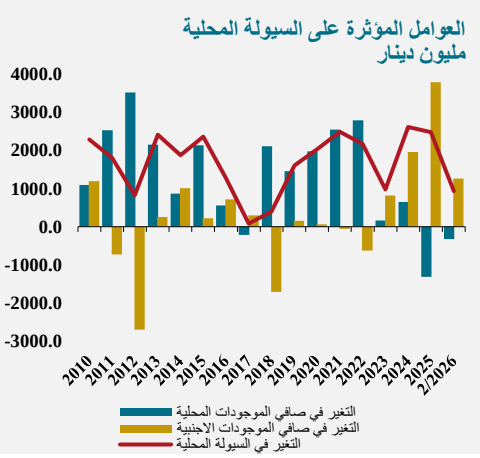

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 33.7 مليار دينار، مقارنة مع 34.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 15.0 مليار دينار، مقارنة مع 13.7 مليار دينار في نهاية عام 2025. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 19.6 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

شباط			
2026	2025		2025
14,970.8	**10,198.7**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**13,707.3**
19,586.7	14,669.8	البنك المركزي	17,669.8
-4,615.9	-4,471.1	شركات الإيداع الأخرى	-3,962.5
33,716.4	**35,676.6**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**34,043.7**
20,107.4	19,286.4	الديون على القطاع العام والشركات المالية الأخرى	19,436.3
31,424.7	30,597.1	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	31,193.1
-17,815.6	-14,206.9	صافي العوامل الأخرى	-16,585.7
48,687.2	**45,875.3**	**السيولة المحلية (M2)**	**47,751.0**
6,533.3	6,099.5	النقد المتداول	6,409.5
42,153.9	39,775.8	الودائع ضمن مفهوم السيولة	41,341.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2025/12/14، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2025، ليصبح مجموع تخفيض أسعار الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 175 نقطة أساس. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

2025		2025	شباط 2026
5.75	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	6.50	5.75
6.75	إعادة الخصم	7.50	6.75
6.50	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	7.25	6.50
5.50	نافذة الإيداع لليلة واحدة	6.25	5.50
5.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	6.50	5.75
5.75	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	6.50	5.75

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.75%.
- سعر إعادة الخصم: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

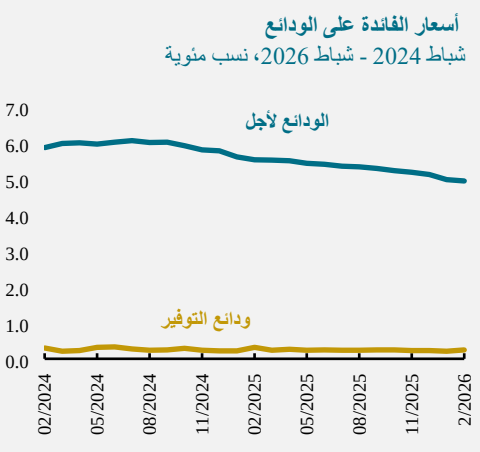

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شباط من عام 2026 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 5.04%، لينخفض بذلك بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر شباط من عام 2026 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.35%. ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر شباط من عام 2026 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.69%، ليحافظ بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:

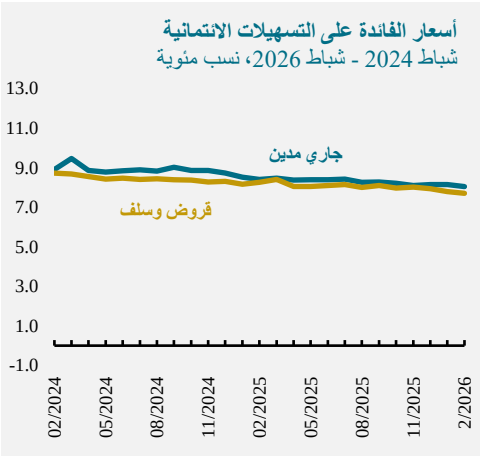

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر شباط من عام 2026 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.04%، لينخفض بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر شباط من عام 2026 بمقدار 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.64%، لينخفض بذلك بمقدار 98 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب مئوية

2025		شباط 2025	شباط 2026	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.69	تحت الطلب	0.68	0.69	0
0.33	توفير	0.42	0.35	2
5.22	لأجل	5.63	5.04	-18
	التسهيلات الائتمانية			
9.62	كمبيالات وأسناد مخصومة	9.07	8.64	-98
7.94	قروض وسلف	8.25	7.70	-24
8.14	جاري مدين	8.40	8.04	-10

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر شباط من عام 2026 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.70%، لينخفض بذلك بمقدار 24 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026 بمقدار 427.5 مليون دينار أو ما نسبته (1.2%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، مقارنة مع ارتفاع بلغ 426.9 مليون دينار أو ما نسبته (1.2%)، خلال نفس الشهر من عام 2025.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر شباط من عام 2026، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 220.2 مليون دينار (0.7%)، والحكومة المركزية بمقدار 170.6 مليون دينار (6.1%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 50.4 مليون دينار (3.4%)، والشركات المالية الاخرى بمقدار 0.7 مليون دينار (3.3%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات العامة غير المالية بمقدار 14.4 مليون دينار (1.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 50.7 مليار دينار، مقابل 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر شباط من عام 2026 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 39.7 مليار دينار، و11.0 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 39.3 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2025.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر شباط من عام 2026 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2025. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر شباط من عام 2026 حوالي 215.2 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 33.9 مليون دينار (18.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 28.4 مليون دينار (20.1%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 396.6 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 84.1 مليون سهم، منخفضاً بمقدار 3.1 مليون سهم (3.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 11.4 مليون سهم (15.3%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 171.4 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر شباط من عام 2026 انخفاضاً قدره 12.8 نقطة (0.4%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليصل إلى 3,598.8 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 103.8 نقطة (4.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 156.7 نقطة (4.2%)، وارتفاع قطاع الصناعة بمقدار 529.9 نقطة (6.0%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 88.0 نقطة (4.1%)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

2025		شباط 2025	شباط 2026
3,611.6	**الرقم القياسي العام**	**2,592.5**	**3,598.8**
3,775.6	القطاع المالي	2,731.6	3,618.9
8,872.9	قطاع الصناعة	5,833.6	9,402.7
2,172.3	قطاع الخدمات	1,768.0	2,260.3

المصدر: بورصة عمان.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر شباط من عام 2026 ما مقداره 27.0 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 549.4 مليون دينار (2.1%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2025، مقابل ارتفاع بلغ 1.1 مليار دينار (6.1%) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
شباط 2025 - شباط 2026

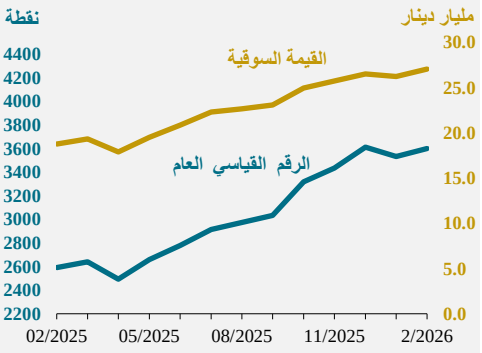

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر شباط من عام 2026 تدفقاً سالباً بلغ 2.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 0.3 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2025، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر شباط من عام 2026 ما قيمته 28.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 31.0 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2026، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 2.3 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2025		شباط 2025	شباط 2026
2,165.3	حجم التداول	113.3	215.2
8.8	معدل التداول اليومي	5.7	10.8
26,493.3	القيمة السوقية	18,741.5	27,042.7
1,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	63.0	84.1
-61.4	صافي استثمار غير الأردنيين	-0.3	-2.1
310.9	شراء	13.0	28.8
372.3	بيع	13.3	31.0

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الرابع من عام 2025 نمواً بنسبة 3.05%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.64% خلال ذات الربع من عام 2024. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.45% خلال الربع الرابع من عام 2025، مقابل نمو نسبته 4.25% خلال ذات الربع من عام 2024.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال عام 2025 نمواً نسبته 2.83%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.10% خلال عام 2025، وذلك مقابل نمو نسبته 4.45% خلال عام 2024.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بنسبة 1.11%، مقابل ارتفاع نسبته 2.21% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الرابع من عام 2025 ما نسبته 21.2% (17.2% للذكور و34.8% للإناث)، وذلك مقابل 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.9%) و20-24 سنة (بواقع 43.9%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 3.05% خلال الربع الرابع من عام 2025، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.64% خلال ذات الربع من عام 2024. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.83% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.56% خلال عام 2024.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(2025 – 2023)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.51	3.09	3.10	2.86	**3.13**
GDP بالأسعار الجارية	6.30	5.27	4.45	3.75	**4.87**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.55	2.54	2.50	2.64	**2.56**
GDP بالأسعار الجارية	4.75	4.11	4.69	4.25	**4.45**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.67	2.76	2.81	3.05	**2.83**
GDP بالأسعار الجارية	4.88	4.96	5.07	5.45	**5.10**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.52% خلال عام 2025 مقابل نمو نسبته 3.00% خلال عام 2024) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.98% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 2.50% خلال عام 2024. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.10%، مقابل نمواً نسبته 4.45% خلال عام 2024، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.21% خلال عام 2025، مقابل نمو نسبته 1.84% خلال عام 2024.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال عام 2025، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 7.4% لقطاع الزراعة و0.6% لقطاع "الأنشطة العقارية".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال عام 2025، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعة التحويلية" (0.8 نقطة مئوية)، والزراعة (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 63.5% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال عام 2025.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2024	2025	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.56	2.83	2.56	2.83
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	6.7	7.4	0.3	0.4
التعدين واستغلال المحاجر	2.2	3.2	0.1	0.1
الصناعة التحويلية	4.0	5.1	0.7	0.8
إمدادات الكهرباء	4.4	4.8	0.1	0.1
إمدادات المياه	5.1	4.3	0.0	0.0
التشييد	-1.2	1.4	0.0	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.1	2.6	0.2	0.2
النقل والتخزين	3.7	3.8	0.2	0.2
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.2	2.1	0.0	0.0
المعلومات والاتصالات	2.0	3.2	0.1	0.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.4	2.8	0.1	0.2
الأنشطة العقارية	1.7	0.6	0.2	0.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	2.4	3.0	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	1.9	2.8	0.0	0.0
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	0.7	0.9	0.1	0.1
التعليم	1.3	1.9	0.1	0.1
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	2.6	2.0	0.1	0.1
الفنون والترفيه والترويح	2.4	2.8	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الأخرى	2.4	2.6	0.0	0.0
أنشطة الأسَر المعيشية	-0.8	1.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2026 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي" بنسبة (24.8%)، و"منتجات نفطية مكررة" بنسبة (27.2%)، و"انتاج الفوسفات" بنسبة (10.2%)، و"انتاج البوتاس" بنسبة (1.8%)، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "المساحات المرخصة للبناء" بنسبة (6.1%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" (1.5%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" بنسبة (0.3%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

2025	المؤشـر	2025	الفترة المتاحة	2026
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**2.5**	كانون ثاني	**-0.3**
3.1	المنتجات الغذائية	**7.9**		**-5.3**
0.6	منتجات التبغ	-0.7		2.5
3.0	منتجات نفطية مكررة	-11.5		27.2
-11.1	صنع الملابس	-6.2		-14.0
2.4	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.4		0.5
1.5	المنتجات الكيميائية	2.6		-4.4
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**5.9**		**7.0**
-10.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-7.9		24.8
1.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	6.2		6.7
-13.8	**انتاج الفوسفات**	**-10.4**	كانون ثاني - شباط	**10.2**
2.4	**انتاج البوتاس**	**-1.3**		**1.8**
13.6	**المساحات المرخصة للبناء**	**26.1**		**-6.1**
1.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**38.9**		**-1.5**
17.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**15.2**		**10.4**
16.0	**عدد المغادرين**	**21.0**		**-1.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

الأسعـار

ارتفـع المسـتوى العـام للأسـعار، مقاسـاً بـالتغير النسـبي فـي الـرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك (CPI)، خـلال الشـهرين الأولـين مـن عـام 2026 بنسـبة 1.11%، مقابـل ارتفـاع نسـبته 2.21% خـلال ذات الفتـرة مـن عـام 2025، وجـاء هـذا الارتفـاع محصلة لما يلي:

- ارتفـاع أسـعار عـدد مـن البنـود أبرزها:

- بنـد "الزيـوت والـدهون"، والـذي ارتفعـت اسـعاره بنسـبة 13.7%، بالمقارنـة مـع ارتفـاع نسـبته 0.9%، خـلال الشـهرين الأولين من عام 2025.

- بنـد "الفواكـه والمكسـرات"، والـذي ارتفعـت أسـعاره بنسـبة 4.7%، بالمقارنـة مـع ارتفـاع نسـبته 2.2%، خـلال الشـهرين الأولين من عام 2025.

معدل التضخم خلال الشهرين الأولين للأعوام (2022 - 2026)

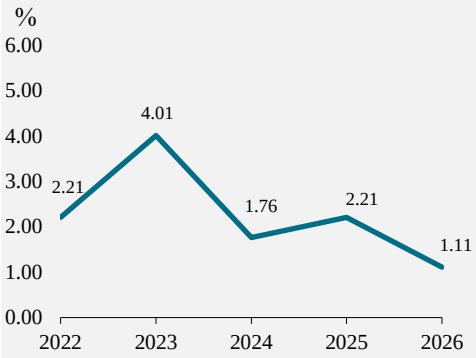

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الشهرين الاولين للأعوام (2025 - 2026)

مجموعات الإنفاق	الاهمية النسبية	معدل التضخم كانون ثاني - شباط		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) كانون ثاني - شباط	
		2025	2026	2025	2026
جميع المواد	100.0	2.21	1.11	2.21	1.11
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.52	2.6	-0.1	0.6	0.0
الغذاء	23.8	2.5	-0.6	0.6	-0.1
الحبوب ومنتجاتها	4.2	1.6	-0.9	0.1	0.0
اللحوم والدواجن	4.7	8.7	-8.6	0.4	-0.4
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	-1.6	-0.3	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-1.5	0.6	-0.1	0.0
الزيوت والدهون	1.7	0.9	13.7	0.0	0.2
الفواكه والمكسرات	2.6	2.2	4.7	0.0	0.1
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	1.0	-2.1	0.0	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	12.7	4.0	0.5	0.2
المشروبات الكحولية	0.0	-0.3	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	12.7	4.0	0.5	0.2
3) الملابس والاحذية	4.1	-2.2	1.1	-0.1	0.0
الملابس	3.4	-2.5	1.1	-0.1	0.0
الأحذية	0.7	-0.8	1.1	0.0	0.0
4) المساكن	23.8	2.9	2.7	0.7	0.6
الايجارات	17.5	3.8	3.9	0.6	0.6
الوقود والانارة	4.7	-0.2	-1.5	0.0	-0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.6	0.0	0.0	0.0
6) الصحة	4.0	-0.1	0.5	0.0	0.0
7) النقل	16.0	0.8	-0.9	0.1	-0.1
8) الاتصالات	2.8	-0.1	2.7	0.0	0.1
9) الثقافة والترفية	2.6	5.1	1.6	0.1	0.0
10) التعليم	4.3	1.8	2.8	0.1	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.7	0.4	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	2.2	4.1	0.1	0.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- فيما سجّل بند الإيجارات ارتفاعاً بنسبة 3.9% خلال الشهرين الأولين من عام 2026 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8% خلال ذات الفترة من عام 2025.
- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 12.7% خلال الشهرين الأولين من عام 2025، مما يعكس تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار هذا البند، وذلك بعد الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال عام 2024 في ضوء إقرار النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.0 نقطة مئوية خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.2 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2025.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم و الدواجن" (8.6%) و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.1%) خلال الشهرين الاولين من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (8.7%)، و(1.0%)، على التوالي، خلال نفس الفترة من عام 2025، بالإضافة تراجع مجموعة النقل بنسبة (0.9%)، خلال الشهرين الأولين من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (0.8%)، خلال نفس الفترة من عام 2025.

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر شباط من عام 2026، بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون ثاني 2026)، فقد شهد نمواً بنسبة 0.22%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها ؛ بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" بنسبة (5.4%)، و"اللحوم والدواجن" بنسبة (3.6%)، من جهة، وانخفاض أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها؛ بند "الوقود والانارة" بنسبة (0.7%)، و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%)، ومجموعة النقل بنسبة (0.7%)، من جهة أخرى.

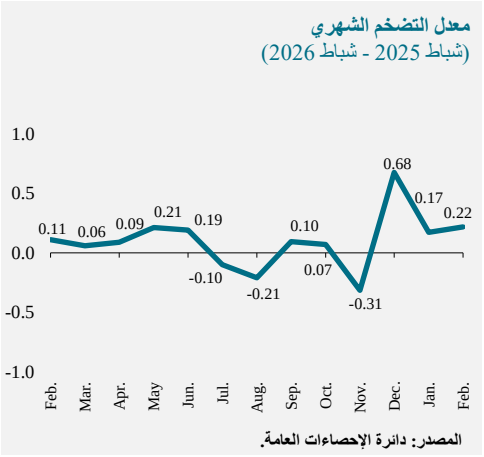

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سوق العمل

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.2% (17.2% للذكور و34.8% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2025، وذلك مقابل 21.3% (18.2% للذكور و32.2% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2024.

معدل البطالة خلال الربع الرابع للأعوام 2021-2025، %

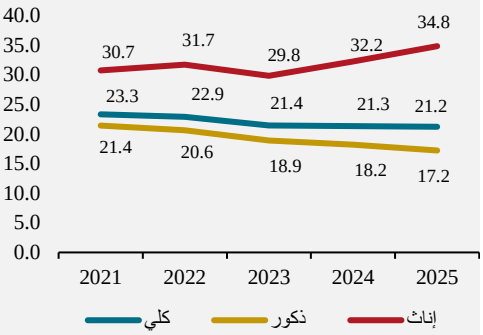

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الرابع من عام 2025 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.9%) و20-24 سنة (بواقع 43.9%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.4% خلال الربع الرابع من عام 2025، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 23.1%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.5% (53.3% للذكور و15.7% للإناث)، بالمقارنة مع 34.0% (52.6% للذكور و15.2% للإناث) خلال الربع الرابع من عام 2024.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.2% خلال الربع الرابع من عام 2025، بالمقارنة مع 26.8% خلال الربع الرابع من عام 2024.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 62.2 مليون دينار (1.7% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2026، مقابل عجز مقداره 21.6 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 76.3 مليون دينار (2.1% من GDP) مقابل 23.3 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 209.7 مليون دينار، ليصل إلى 26,594.1 مليون دينار (60.5% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 15,825.6 مليون دينار (36.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 145.8 مليون دينار، ليصل إلى 21,117.4 مليون دينار (48.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,674.3 مليون دينار (47.1% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية كانون ثاني 2026 بمقدار 355.5 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 47,711.5 مليون دينار (108.6% من GDP)، مقابل 47,356.0 مليون دينار (108.2% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 36,499.9 مليون دينار (83.1% من GDP)، مقابل 36,237.3 مليون دينار (82.8% من GDP) في نهاية عام 2025.

أداء الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عام 2026 بالمقارنة مع نفس الشهر من عام 2025:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر كانون ثاني من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 41.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%، لتبلغ 864.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 29.0 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 12.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الشهر الأول من عامي 2025 و2026

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	كانون ثاني		معدل النمو
	2025	2026	%
الإيرادات العامة	**823.1**	**864.5**	**5.0**
الإيرادات المحلية*، منها:	821.4	850.4	3.5
الإيرادات الضريبية، منها:	602.8	613.3	1.7
ضريبة المبيعات	348.8	361.9	3.8
الإيرادات الأخرى	218.5	236.9	8.4
المنح الخارجية	1.7	14.2	-
إجمالي الإنفاق	**844.7**	**926.7**	**9.7**
النفقات الجارية	824.3	876.3	6.3
النفقات الرأسمالية	20.4	50.4	-
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-21.6**	**-62.2**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	**-0.6**	**-1.7**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : الايرادات المحلية باستثناء الريديات والمقاصة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 29.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، لتصل إلى 850.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 10.5 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 18.4 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 10.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، لتصل إلى 613.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 72.1% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الإيرادات الضريبية
(2021-2025)، والشهر الأول من عام 2026

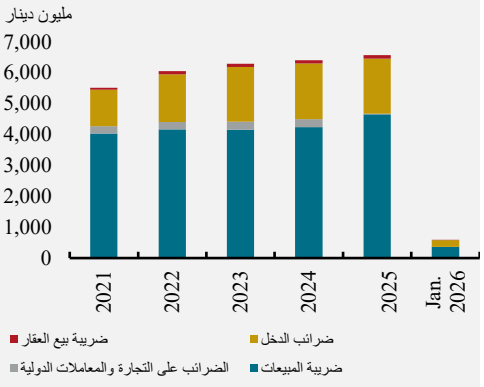

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 13.1 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8%، لتبلغ 361.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 59.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 18.9 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 7.2 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 0.1 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 13.0 مليون دينار.

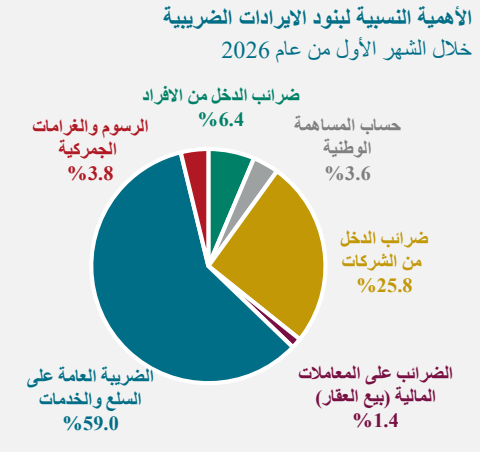

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 2.9 مليون دينار، أو ما نسبته 14.2%، لتصل إلى 23.3 مليون دينار.
- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 2.4 مليون دينار، أو ما نسبته 37.5%، لتصل إلى 8.8 مليون دينار.
- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 8.0 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، لتصل إلى 219.2 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 35.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 17.7 مليون دينار، أو ما نسبته 10.1%، لتشكل ما نسبته 72.1% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، ولتبلغ 158.1 مليون دينار، وارتفاع كل من حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 5.0 مليون دينار، أو ما نسبته 29.4%، ليبلغ 22.0 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 4.7 مليون دينار، أو ما نسبته 13.7%، لتبلغ 39.1 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 18.4 مليون دينار، أو ما نسبته 8.4%، لتصل إلى 236.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع

محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 9.2 مليون دينار لتبلغ 56.2 مليون دينار (منها 95.8 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 40.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2025)، والايرادات المختلفة بمقدار 6.7 مليون دينار لتبلغ 101.2 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 2.5 مليون دينار لتبلغ 79.5 مليون دينار.

- ارتفعت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 0.1 مليون دينار، لتصل إلى 0.2 مليون دينار، مقابل 0.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2025.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 12.5 مليون دينار، لتصل إلى 14.2 مليون دينار، مقابل 1.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2025.

■ النفقات العامة

هيكل النفقات العامة
(2021-2025)، والشهر الأول من عام 2026

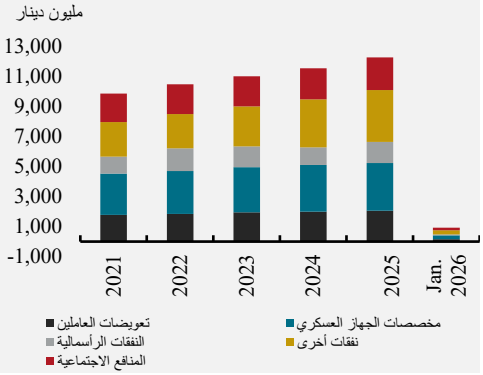

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر كانون ثاني من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 82.0 مليون دينار، أو ما نسبته 9.7%، لتبلغ 926.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 52.0 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 30.0 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

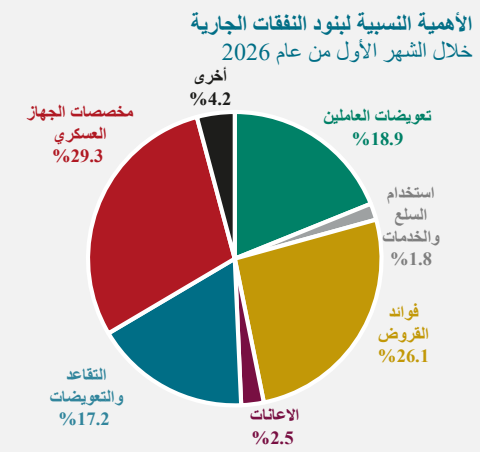

ارتفعت النفقات الجارية خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 52.0 مليون دينار، أوما نسبته 6.3%، لتصل إلى ما مقداره 876.3 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 94.6% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الايرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 2.6 نقطة مئوية، ليصل إلى 97.0% مقابل 99.6% خلال نفس الشهر من عام 2025. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 13.0 مليون دينار، لتصل إلى 256.8 مليون دينار.
- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 8.3 مليون دينار، ليبلغ 228.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 7.8 مليون دينار، ليصل إلى 150.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 6.9 مليون دينار، ليبلغ 15.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 4.9 مليون دينار، ليصل إلى 21.7 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 3.4 مليون دينار، لتصل إلى 165.4 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهر الأول من عام 2026 بمقدار 30.0 مليون دينار، لتصل إلى 50.4 مليون دينار، مقارنة مع 20.4 مليون دينار، خلال نفس الشهر من عام 2025.

■ العجز/ الوفر المالي

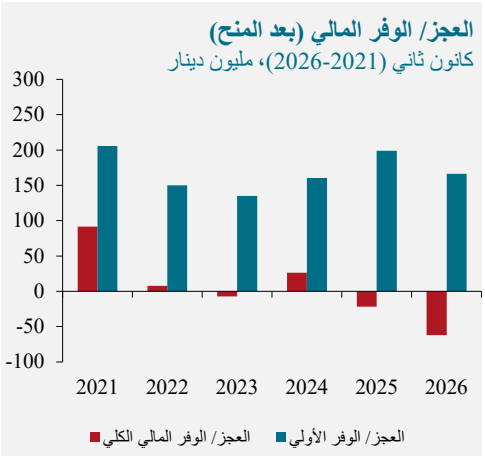

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا ماليًا كليًا بعد المنح خلال الشهر الأول من عام 2026 مقداره 62.2 مليون دينار (1.7% من GDP) مقابل 21.6 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 76.3 مليون دينار (2.1% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 23.3 مليون دينار (0.6% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025.

♦ حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 152.3 مليون دينار (4.2% من GDP) خلال الشهر الأول من عام 2026، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 197.0 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 166.4 مليون دينار (4.5% من GDP)، مقابل وفراً أولياً مقداره 198.7 مليون دينار (5.5% من GDP) خلال نفس الشهر من عام 2025.

رصيد دين الحكومة

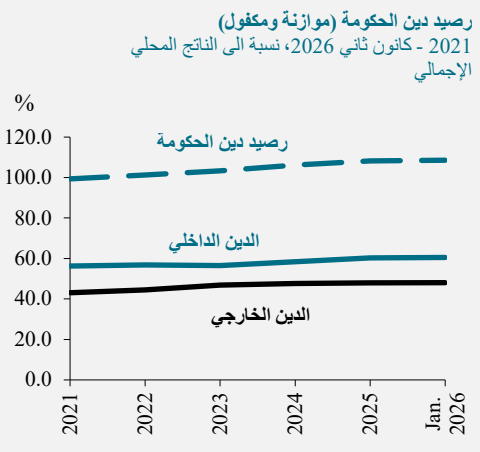

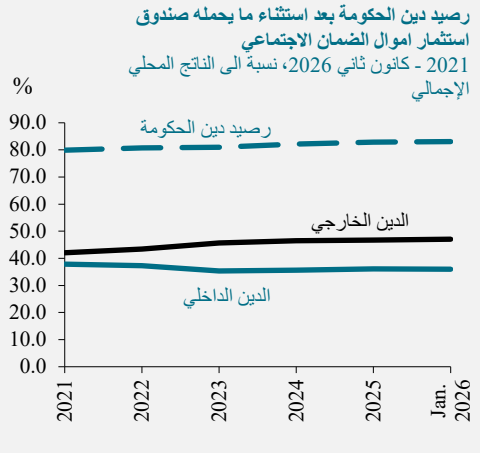

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 209.7 مليون دينار، ليبلغ 26,594.1 مليون دينار (60.5% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 200.1 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 9.6 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2025، ليصلا إلى 22,533.9 مليون دينار و4,060.2 مليون دينار، على الترتيب.

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية كانون ثاني 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 50.8 مليون دينار، ليبلغ 15,825.6 مليون دينار (36.0% من GDP).

- ارتفع الرصـــيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية كانون ثاني 2026 عن مســـتواه في نهاية عام 2025 بمقدار 145.8 مليون دينار، ليصـــل إلى 21,117.4 مليون دينار (48.1% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حســـب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصـــيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 68.6% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 14.6%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.3%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (3.0%).
- ارتفع الرصـــيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد اســـتثناء ما يحمله صـــندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي) في نهاية كانون ثاني 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 211.8 مليون دينار، ليبلغ 20,674.3 مليون دينار (47.1% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية كـانون ثـاني 2026 بمقـدار 355.5 مليون دينـار، ليصـــل إلى 47,711.5 مليون دينـار (108.6% من GDP)، مقابل 47,356.0 مليون دينار (108.2% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال اســتثناء ما يحمله صــندوق اســتثمار أموال الضــمان الاجتماعي، فإن رصـــيد دين الحكومـة (الداخلي والخـارجي) يبلغ 36,499.9 مليون دينـار (83.1% من GDP)، مقابل 36,237.3 مليون دينار (82.8% من GDP) في نهاية عام 2025.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال كانون ثاني 2026 بمقدار 425.9 مليون دينار، بالمقارنة نفس الشـــهر من عام 2025، لتبلغ 595.7 مليون دينار (أقساط بقيمة 465.9 مليون دينار، وفوائد بقيمة 129.8 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2026

♦ نيسان

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية، مع تثبيت كل من سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2026		معدل النمو
		آذار	نيسان	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	820	910	11.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,050	1,200	14.3
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,200	1,350	12.5
السولار	فلس/ لتر	655	720	9.9
الكاز	فلس/ لتر	550	550	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	426.6	620.9	45.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	506	976	92.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	511	981	92.0
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	526	996	89.4
الإسفلت	دينار/ طن	449.2	642.7	43.1

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/4/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2026.

♦ آذار

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب، المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع، وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور، اعتباراً من تاريخ 2026/3/5.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة إعفاء مشتريات شركة الكهرباء الوطنيَّة من السوق المحليَّة من مادَّة الديزل ومادة زيت الوقود من جميع الرسوم والضرائب بما فيها الضريبة الخاصة والرسوم الجمركية ورسوم طوابع الواردات وأي ضرائب ورسوم أخرى قد تترتب عليها.

♦ كانون أول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء السيارات المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للاسعاف ونقل الموتى من كامل الضريبة الخاصة البالغة 48%، لتصبح صفراً، بحيث تصبح خاضعة فقط لضريبة المبيعات العامة بنسبة 16%.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع السيارات الكلاسيكية والتراثية إلى نفس نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل على البنزين بنسبة 35% بدلاً من 60%، على أن يتم اعتماد القيمة التقديرية التي يتم تحديدها من قبل متحف السيارات الملكي.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2026

♦ آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، بقيمة 5.3 مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه ضمن برنامج التكيف مع المياه والتحلية والبنية التحتية.

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة 58 مليون دينار كويتي (189 مليون دولار)، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2025 بنسبة 21.0% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ ما مقداره 1,032.4 مليون دينار. أما خلال عام 2025، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 10.1% مقارنة مع عام 2024، لتبلغ ما مقداره 10,582.4 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2025 بنسبة 12.9% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 1,589.4 مليون دينار. أما خلال عام 2025، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 7.5% مقارنة مع عام 2024، لتبلغ 20,527.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2025 انخفاضاً بنسبة 42.7%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2024 ليبلغ 557.0 مليون دينار. أما خلال عام 2025، فقد ارتفع العجز بنسبة 4.8%، مقارنة مع عام 2024، ليبلغ 9,945.3 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 بنسبة 4.1% لتبلغ 502.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025. كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 6.2% لتصل إلى 139.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2025 بنسبة 4.5%، مقارنة مع عام 2024، لتصل إلى 3,171.2 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2025، مقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.8% من GDP خلال عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP خلال عام 2024.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار خلال عام 2025، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,147.7 مليون دينار خلال عام 2024.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2025 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 34,120.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,144.6 مليون دينار في نهاية عام 2024.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 868.1 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 1,432.3 مليون دينار خلال عام 2025، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 2,300.5 مليون دينار، مقارنة مع عام 2024، ليبلغ 30,151.4 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون الأول			
	2024	معدل النمو (%)	2025	معدل النمو (%)
	القيمة	2024/2023	القيمة	2025/2024
التجارة الخارجية	27,850.9	5.0	30,151.4	8.3
الصادرات الكلية	9,609.2	7.8	10,582.4	10.1
الصادرات الوطنية	8,755.5	6.2	9,623.7	9.9
المعاد تصديره	853.6	28.0	958.7	12.3
المستوردات	19,095.4	4.4	20,527.7	7.5
الميزان التجاري	-9,486.2	1.2	-9,945.3	4.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني – كانون الأول		
	2024	2025	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	2,307.7	2,178.7	-5.6
السعودية	1,127.9	1,230.0	9.1
الهند	1,042.6	1,163.8	11.6
العراق	911.9	989.9	8.6
الإمارات	326.9	319.1	-2.4
الصين	223.6	260.7	16.6
سوريا	55.3	251.8	355.0
المستوردات			
الصين	3,662.5	4,091.1	11.7
السعودية	2,912.2	2,948.7	1.3
الولايات المتحدة الامريكية	1,324.8	1,678.3	26.7
الإمارات	907.0	1,176.9	29.8
المانيا	677.1	713.4	5.4
مصر	654.1	642.4	-1.8
سويسرا	350.2	584.4	66.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكليـة للمملكـة خـــلال عـــام 2025 ارتفاعًـــا نســـبته 10.1% لتصـــل إلـــى 10,582.4 مليـــون دينـــار. وجـــاء ذلـــك محصـــلة لارتفـــاع الصـــــادرات الوطنيـــة بمقـــدار 868.1 مليـــون دينـــار (9.9%) لتصـــل إلـــى 9,623.7 مليـــون دينـــار، وارتفـــاع السـلع المعـاد تصـديرها بمقـدار 105.1 مليـــون دينـــار (12.3%) لتصـــل إلـــى 958.7 مليون دينار.

♦ **وبـــالنظر إلـــى تطـــورات أهـــم الصـــادرات الوطنيـــة خـــلال عـــام 2025، بالمقارنـــة مـــع عـــام 2024، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـادرات مـن حـامض الفوســفوريك بمقــدار 106.4 مليـــون دينـــار (23.4%)، لتصـــل إلـــى 560.3 مليـــون دينـــار. وقـــد اســتحوذت الهنـد علـى مـا نسـبته 91.8% مـــن إجمـــالي صـــادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال عامي 2024 و2025، مليون دينار

	كانون ثاني – كانون الأول		
	2024	2025	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**8,755.5**	**9,623.7**	**9.9**
الملابس	**1,721.5**	**1,714.2**	**-0.4**
الولايات المتحدة الامريكية	1,408.1	1,405.2	-0.2
منتجات دوائية وصيدلية	**611.6**	**642.0**	**5.0**
السعودية	149.6	160.4	7.2
العراق	120.4	122.1	1.4
الفوسفات	**540.0**	**612.0**	**13.3**
الهند	397.8	409.2	2.9
اندونيسيا	82.0	78.2	-4.7
حامض الفوسفوريك	**453.9**	**560.3**	**23.4**
الهند	417.1	514.5	23.3
البوتاس	**466.4**	**554.3**	**18.8**
الصين	46.9	83.2	77.5
مصر	66.1	66.6	0.8
االهند	65.9	65.7	-0.3
الاسمدة	**549.5**	**554.3**	**0.9**
الهند	108.8	120.2	10.5
اثيوبيا	24.5	104.8	328.2
العراق	136.0	101.8	-25.2
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**281.4**	**328.4**	**16.7**
العراق	134.7	161.0	19.5
السعودية	65.5	64.4	-1.7
الفواكه والمكسرات	**338.5**	**308.6**	**-8.8**
السعودية	123.7	104.1	-15.9
العراق	37.7	41.9	11.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت الصادرات من البوتاس بمقدار 87.9 مليون دينار (18.8%)، لتصل إلى 554.3 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق الصين ومصر والهند على ما نسبته 38.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من "الفوسفات" بمقدار 72.0 مليون دينار (13.3%)، لتصل الى 612.0 مليون دينار، وقد استحوذت الهند واندونيسيا على ما نسبته 79.6% من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية، خلال عام 2025

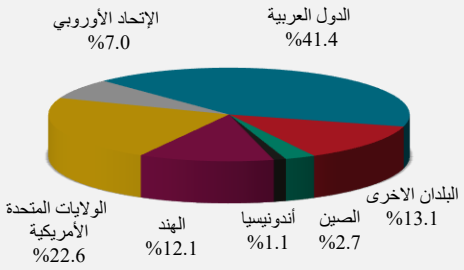

- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 47.0 مليون دينار (16.7%)، لتصل إلى 328.4 مليون دينار. وقد استحوذت العراق والسعودية على ما نسبته 68.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة خلال عام 2025، بالمليون دينار

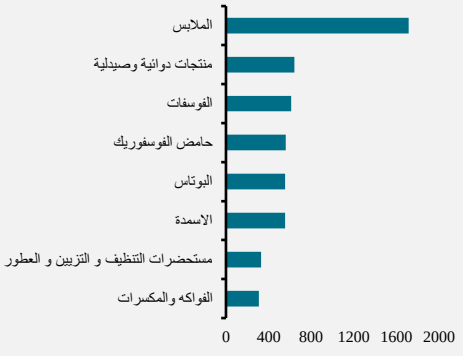

- ارتفعت الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 30.4 مليون دينار (5.0%)، لتصل إلى 642.0 مليون دينار. وقد استحوذت كل من السعودية والعراق على ما نسبته 44.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- انخفضت الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 29.9 مليون دينار (8.8%)، لتصل إلى 308.6 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق على ما نسبته 47.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الملابس بمقدار 7.2 مليون دينار (0.4%)، لتصل إلى 1,714.2 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 82.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات وحامض الفوسفوريك والبوتاس والاسمدة و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" و"الفواكه والمكسرات" خلال عام 2025 على ما نسبته 54.8% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 56.7% خلال عام 2024. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات والصين وسوريا على ما نسبته 66.4% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2025، مقارنة مع 68.5% خلال عام 2024.

■ المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال عام 2025 بنسبة 7.5% لتصل إلى 20,527.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 4.4% خلال عام 2024.

اهم السلع المستوردة
خلال عام 2025، بالمليون دينار

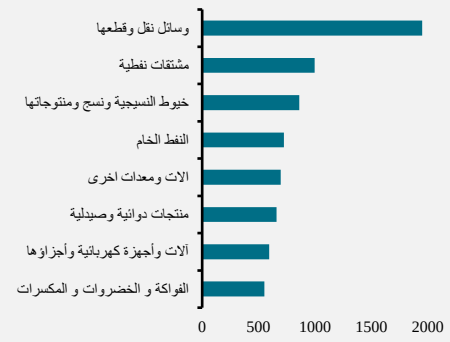

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2025، بالمقارنة مع عام 2024، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "الات ومعدات أخرى" بمقدار 195.8 مليون دينار (39.1%) لتصل إلى 696.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 57.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 66.1 مليون دينار (13.6%)، لتصل إلى 550.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية والصين ما نسبته 34.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 44.9 مليون دينار (8.2%)، لتصل إلى 594.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 51.5% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض مستوردات المملكة من مشتقات نفطية بمقدار 53.2 مليون دينار (5.1%)، لتصل إلى 997.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات والهند ما نسبته 97.6% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2024 و2025، مليون دينار

	كانون ثاني – كانون الأول		
	2024	2025	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**19,095.4**	**20,527.7**	**7.5**
وسائل نقل وقطعها	**1,969.3**	**1,951.1**	**-0.9**
الصين	761.6	861.8	13.1
الولايات المتحدة الأمريكية	341.7	302.2	-11.6
المانيا	209.0	191.4	-8.4
مشتقات نفطية	**1,050.5**	**997.2**	**-5.1**
السعودية	863.4	955.3	10.6
الامارات	12.4	9.9	-20.3
الهند	151.6	7.8	-94.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**876.9**	**862.0**	**-1.7**
الصين	472.3	468.0	-0.9
تايوان	101.5	89.7	-11.6
تركيا	84.6	81.7	-3.5
النفط الخام	**757.8**	**725.0**	**-4.3**
السعودية	591.9	621.1	4.9
العراق	165.9	103.9	-37.4
الات ومعدات أخرى	**500.8**	**696.5**	**39.1**
الصين	198.9	225.3	13.2
الولايات المتحدة الأمريكية	52.1	178.2	242.0
منتجات دوائية وصيدلية	**668.3**	**659.3**	**-1.3**
المانيا	93.0	90.9	-2.2
الولايات المتحدة الأمريكية	77.0	73.8	-4.2
فرنسا	42.0	56.2	33.8
ايطاليا	53.1	53.6	0.9
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**549.3**	**594.2**	**8.2**
الصين	208.9	218.0	4.4
ايطاليا	53.7	56.1	4.5
الولايات المتحدة الأمريكية	25.2	32.1	27.5
الفواكة والخضروات والمكسرات	**484.9**	**550.9**	**13.6**
مصر	94.6	103.6	9.5
الولايات المتحدة الأمريكية	39.4	46.3	17.6
الصين	23.3	41.9	80.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 32.8 مليون دينار (4.3%)، لتصل إلى 725.0 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها " بمقدار 18.2 مليون دينار (0.9%)، لتصل إلى 1,951.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية والمانيا ما نسبته 69.5% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

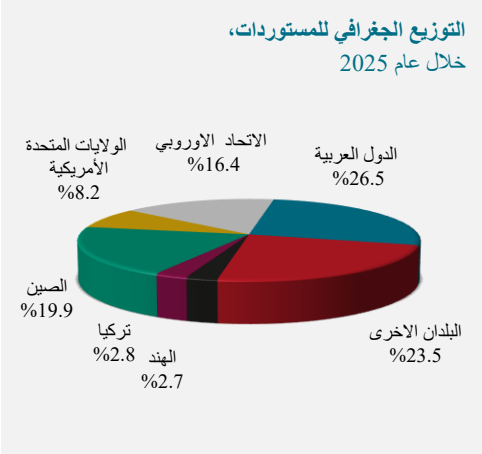

- انخفاض مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 14.8 مليون دينار (1.7%)، لتصل إلى 862.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا على ما نسبته 74.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"آلات ومعدات أخرى" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 34.3% من إجمالي المستوردات خلال عام 2025، مقارنة مع ما نسبته 35.9% خلال عام 2024. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والمانيا ومصر وسويسرا على ما نسبته 57.7% من إجمالي المستوردات خلال عام 2025، مقابل 54.9% خلال عام 2024.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر كانون الأول من عام 2025 ارتفاعاً مقداره 36.7 مليون دينار (55.2%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، لتبلغ 103.1 مليون دينار. أما خلال عام 2025، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 105.1 مليون دينار (12.3%) مقارنة مع عام 2024 لتبلغ 958.7 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر كانون الأول من عام 2025 انخفاضاً مقداره 415.4 مليون دينار (42.7%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2024، ليبلغ 557.0 مليون دينار. أما خلال عام 2025، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 459.1 مليون دينار (4.8%) مقارنة مع عام 2024 ليبلغ 9,945.3 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال عام 2025 بمقدار 137.6 مليون دينار أو ما نسبته 4.5%، مقارنة مع عام 2024، لتصل إلى 3,171.2 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 ارتفاعًا بنسبة 4.1% لتصل إلى 502.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 ارتفاعًا بنسبة 6.2% لتصل إلى 139.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025.

ميزان المدفوعات

تشـــير البيـانـــات الأوليـة المتعلقـة بتطورات ميزان المـدفوعـات خلال عـام 2025 إلى ما يلي:

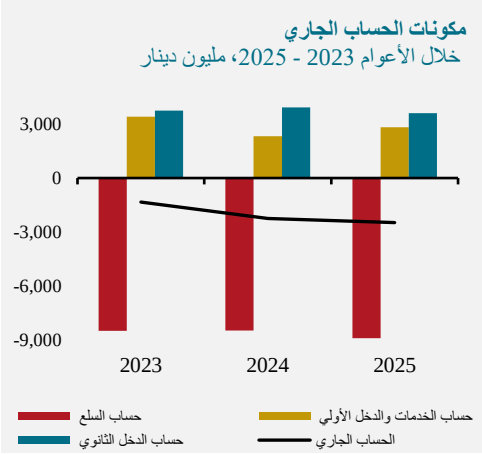

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,471.2 مليون دينار (5.6% من GDP) خلال عام 2025 بالمقارنة مع عجز مقداره 2,235.9 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال عام 2024. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 8.8% من GDP (3,848.1 مليون دينار) خلال عام 2025، مقارنة مع عجز نسبته 9.2% من GDP (3,846.9 مليون دينار) خلال عام 2024. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 414.4 مليون دينار (4.9%) ليصل إلى 8,875.4 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 8,461.0 مليون دينار.
- ارتفع وفر حساب الخدمات بمقدار 312.7 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 3,489.2 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 3,176.5 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي عجزاً بلغ 675.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 865.5 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 908.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 1,091.6 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 6.0 مليون دينار ليصل إلى 232.1 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 3,590.9 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 3,914.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 234.1مليون دينار، ليبلغ 1,376.9 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 89.1 مليون دينار، ليصل إلى 2,214.0 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال عام 2025، تدفقاً للداخل مقداره 28.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 30.0 خلال عام 2024. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 1,693.4 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,701.9 مليون دينار خلال 2024، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 1,435.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,147.7 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 918.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 150.8 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,056.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 1,348.4 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية عام 2025 التزاماً نحو الخارج بلغ 34,120.4 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2024 والبالغ 35,144.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2025 بمقدار 4,330.9 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024 ليصل إلى 35,044.3 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 3,218.1 مليون دينار، وارتفاع رصيد النقد والودائع في الخارج بمقدار 1,261.3 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري بمقدار 64.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في عام 2025 بمقدار 3,306.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2024 ليبلغ 69,164.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 1,596.1 مليون دينار ليصل الى 10,108.8 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 1,455.2 مليون دينار، ليبلغ 32,713.0 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 795.2 مليون دينار لتصل إلى 12,011.4 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 799.7 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 4.5 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 104.9 مليون دينار ليصل إلى 893.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 623.2 مليون دينار لتبلغ 8,611.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار288.7 مليون دينار ليصل إلى 1,474.8 مليون دينار.